الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/53/95
11 February 1999

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٤٣ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/53/L.57 وAdd.1)]

٥٣/٩٥ - حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي"،

وإذ تشير إلى جميع قراراتها ذات الصلة، فضلا عن القرارات التي اتخذها بشأن هذه المسألة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان،

وإذ تحيط علما بقرار مجلس الأمن ١٢١٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي حتى ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩،

وإذ تحيط علما أيضا بالقرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية بشأن هذه المسألة،

وإذ تؤكد من جديد أن هدف المجتمع الدولي لا يزال هو المراعاة التامة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي،

وإذ تشيد بشعب هايتي وسلطاتها لما يبذلانه من جهود لتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون،

وإذ تشدد على أهمية دور سلطات هايتي في بدء عملية الإصلاح القضائي وتنفيذها، وهي العملية التي بدونها لن يكون للمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي الأثر المرجو،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء المأزق السياسي الذي طال أمده، والذي يقوّض إقامة وتوطيد مؤسسات ديمقراطية في هايتي،

وإذ تؤيد بقوة القيادة المستمرة للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إحراز مزيد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في هايتي،

وإذ ترحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الدول من أجل تقديم المساعدة الإنسانية والتعاون التقني لشعب هايتي،

وإذ تؤيد كل التأييد ما تسهم به البعثة المدنية الدولية في هايتي، ومديرها التنفيذي وموظفوها، وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي في تهيئة مناخ من الحرية والتسامح يؤدي إلى المراعاة التامة لحقوق الإنسان وإعادة الديمقراطية الدستورية بشكل كامل لهايتي،

وإذ تشجع التعاون المستمر بين البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي وغيرهما من الجهات المشاركة في بناء المؤسسات، بما في ذلك أنشطة تدريب الشرطة،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي[1] والطلب الموجه إلى الأمين العام من رئيس جمهورية هايتي والوارد في مرفق ذلك التقرير،

وإذ تشدد على أهمية استمرار التحسن في حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي، **وإذ تلاحظ** أن السلطات في هايتي لا تزال ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحسين نظام المساءلة،

١ - **ترحب** بتوصية الأمين العام الواردة في تقريره[1] بتمديد عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي لمدة سنة واحدة، للاضطلاع بالمهام التالية:

---

(١) A/53/564.

(أ) تقديم المساعدة، كأمر له أولوية، للجهود التي تبذلها السلطات في هايتي في مجال بناء المؤسسات، وخاصة تقديم المساعدة التقنية والتوجيه لعناصر النظام القضائي كجزء من عملية الإصلاح القضائي؛

(ب) دعم وضع برنامج لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وذلك من أجل مواصلة تهيئة مناخ من الحرية والتسامح يؤدي إلى إرساء ديمقراطية دستورية طويلة الأجل في هايتي والإسهام في تقوية المؤسسات الديمقراطية؛

(ج) التحقق من مراعاة هايتي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية مراعاة تامة؛

٢ - تقرر أن تأذن، على أساس التوصية الواردة أعلاه، بتجديد ولاية عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، وفقا للصلاحيات والطرائق التي تعمل البعثة بموجبها؛

٣ - تحث السلطات والقادة السياسيين على مواصلة جهودهم من أجل التوصل إلى حل توفيقي يُنهي الأزمة السياسية؛

٤ - تهيب بالسلطات في هايتي أن تعبيء الإرادة السياسية لمتابعة الإصلاح وتعزيز النظام القضائي في هايتي، بما في ذلك تحسين أوضاع السجون في البلد؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرين عن تنفيذ هذا القرار، على أن يقدم التقرير الأول في موعد لا يتجاوز ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ ويتناول الطرائق التي يستطيع بها المجتمع الدولي مواصلة المساعدة على أداء المهام المبينة في الفقرة ١ أعلاه؛

٦ - تؤكد من جديد مرة أخرى إلتزام المجتمع الدولي بمواصلة تعاونه التقني والاقتصادي والمالي مع هايتي دعما لجهودها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز المؤسسات الهايتية المسؤولة عن إقامة العدل، وضمان الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتقديم المعونة الإنسانية والإسهام في تنمية هايتي؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي".

الجلسة العامة ٨٢
٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨